

قال السبكي: والاحتجاج (٢٣٠) من هذا الحديث بفهم عثمان بن حنيف ومن حضره وبفعلهم أيضاً لأنهم أعلم بالله وبرسوله - ﷺ - من غيرهم (٢٣١).

= وقال الذهبي في الميزان (٢٦٢/٢) نحو ذلك ونقل كلام ابن عدى هذا وأقره .

فشرط أن يكون حديث شبيب مستقيماً أن يحدث عن يونس ويحدث عنه ابنه أحمد ولا يتخلف أحد الشرطين في الإسناد وإلا لما كان مستقيماً. والبخارى روى له هكذا كما قال الحافظ في مقدمة الفتح (٤٢٩).

ثانياً: قال الذهبي في الميزان حدث ابن وهب عنه بمناكير - قلت وهذا من رواية ابن وهب عنه أى عن شبيب .

ثالثاً: قال الشيخ ناصر الدين الألباني في التوسل (ص ٩٥) إذا تبين هذا يظهر لك ضعف هذه القصة وعدم صلاحية الاحتجاج بها - ثم ظهر لي فيها علة أخرى وهي الاختلاف على أحمد فيها، فقد أخرج الحديث ابن السنن في «عمل اليوم والليلة» (ص ٢٠٢) والحاكم (٥٢٦/١) من ثلاثة طرق عن أحمد بن شبيب بدون القصة، وكذلك رواه عون بن عمارة البصري ثنا روح بن القاسم به أخرجه الحاكم، وعون هذا وإن كان ضعيفاً فروايته أولى من رواية شبيب، لموافقتها لرواية شعبة وحامد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي.

وخلاصة القول: إن هذه القصة ضعيفة منكراً لأمر ثلاثة ضعف حفظ المتفرد بها، والاختلاف عليه فيها، ومخالفته للثقات الذين لم يذكروها في الحديث وأمر واحد من هذه الأمور كاف لإسقاط هذه القصة. فكيف بها مجتمعة؟ رابعاً قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتاب التوسل والوسيلة ص ٩٦ وما بعدها ما ملخصه .

أنه لو فرض أن عثمان بن حنيف جعل من المشروع المستحب أن يتوسل بالنبي - ﷺ - بعد موته فقد علمنا أن عمر وأكابر الصحابة لم يروا هذا مشروعاً بعد مماته كما كان مشروعاً في حياته - والصحابة كانوا في حياة النبي - ﷺ - يتوسلون في الاستسقاء بالنبي - ﷺ - فلما مات علم أن دعاءه الذي كانوا يطلبونه ويتوسلون به في حياته قد انتهى بموته فلم يفعلوا قلت انظر تفصيل ذلك في تعليق رقم (١٩٥).

فلو أن عثمان بن حنيف اجتهد فوصل إلى جواز ذلك بعد موته - ﷺ - فإنه اجتهد بخالف إجماع الصحابة الذين كانوا مع عمر وفاته لم يروا ذلك جائزاً - ونحن لنا ما رواه الصحابي لا ما فهمه إذا خالف فهمه فهم غيره .

ونقول نحن: وهذه القصة في القلب من ثبوتها شيء حيث أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لم يكن يحتاج إلى هذا الجهد الشاق أو يحتاج إلى الوساطة حتى يصل إليه أصحاب الحاجات - فإن هذا هو منهج الملوك الظالمين وعثمان ابن عفان - رضي الله عنه - لم يكن منهم .

٢٣٠ - كان في الأصل والاحتجاج .

٢٣١ - انظر التعليق قبل السابق ونضيف قال شيخ الإسلام في كتاب قاعدة جلية في التوسل والوسيلة ص ١١٣ «ومن العلماء من قال إن قول الصحابي حجة، فإنما قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ولا عرف نص يخالفه، ثم إذا اشتهر أمره ولم ينكره كان إقراراً على القول، فقد يقال (هذا إجماع إقرارى) إذا عرف أن غيره لم يخالفه فقد يقال (هو حجة) وأما إذا عرف أنه خالفه فليس بحجة بالاتفاق، وأما إذا لم يعرف هل وافقه غيره أم خالفه لم يجزم بأحدهما - ومتى كانت السنة تدل على خلافه كانت الحجة في سنة رسول الله - ﷺ - لا فيما يخالفه بلا ريب عند أهل العلم» .